أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد السابع، العدد الثاني والعشرون (2016). ص ص 75-90

ظاهرة الاشتقاق من الدرس اللغوي العربي إلى اللسانيات: إشكالية المعالجة وزاوية النظر

سميح أحمد محمد مقدادي [1]

الملخص: يدرس هذا البحث ظاهرة لغوية هي الاشتقاق، متتبعا طريقة معالجتها في الدرسين اللغويين: العربي القديم واللساني الحديث. ويقع البحث في تمهيد وفصلين وخلاصة. يناقش التمهيد موقع الكلمة بين الدرسين العربي القديم واللساني، ويؤكد أن أيا من الدرسين لم يسقط الكلمة كوحدة أساسية للدراسة الصرفية، بل ظلت هي مادة التطبيق لكليهما مع اختلاف في طريقة التناول. ويدرس الفصل الأول ظاهرة الاشتقاق في الدرس العربي القديم، ويحاول أن يجلي هذه الظاهرة، وكيفية معالجتها عند علماء العربية؟ وعلاقتها بالدرس الصرفي، وأن التغيرات الصرفية التي تطرأ على كلمة ما تكون نتيجتها في بعض الأحيان اشتقاقا. في حين أن كثيرا من التغيرات الصرفية التي تطرأ على كلمات العربية لا علاقة لها بالاشتقاق من قريب أو بعيد. بينما يتناول الفصل الثاني ظاهرة الاشتقاق عند اللسانيين؛ حيث إن تطبيقات اللسانيين أغفلت هذه الظاهرة إلى حد بعيد، أو أطلقت اسمها على ظواهر إلصاقية؛ وذلك لافتقار اللغات الحديثة التي غالبا ما تكون مجالا للتطبيق اللساني لهذه الظاهرة، فيقدم البحث رؤية لشمول هذه الظاهرة في تطبيقات المورفولوجيا على العربية. ثم يختتم البحث بخلاصة لأهم النتائج التي توصل إليها.

الكلمات المفتاحية: اشتقاق، كلمة، صرف، لساني، مورفيم.

Derivation phenomenon from Arabic lesson to linguistics: Problematic processing and viewing angle

Sameeh Ahmad Mohmmad Miqdadi

Abstract: This study searches the phenomenon of the linguistic derivation. It also investigates the way it was treated in the past as well as these days. The paper has four sections. Section one introduction. It confirms that none of the two lessons ignore the word as a basic unit for studying. Instead, it continues being the material of practice, though there is a difference in the way it is treated. Section two studies the phenomenon of linguistic derivation in the past. It also tries to show how the scholars dealt with it. And its relation with the morphological lesson. It also shows how the morphological changes that take place within the word resulted in derivation. Though so many morphological process in Arabic have nothing to do with derivation under any circumstance. Section three studies the derivation phenomenon from the viewpoints of linguists. Section four conclusions that has the most important results that have been found.

Keywords: derivation, word, morphological, linguistic, morpheme.

[1] أستاذ مشارك في اللغة والنحو، جامعة الملك فيصل، السعودية، d.sameeh@yahoo.com

تمهيد

ليس من الدقة في شيء القول بأن علم الصرف عند العرب قديما هو العلم الذي يدرس الكلمة العربية، كما يرى بعض المحدثين عند تفريقهم بين الدرس الصرفي العربي القديم، والدرس الصرفي اللساني الحديث، كقول أحدهم: "والفرق واضح تماما بين التعريف التقليدي للصرف، وبين التعريف اللساني الحديث؛ فمجال الصرف حسب التعريف التقليدي هو الكلمة التي كان ينظر إليها على أنها الوحدة الأساسية للقواعد، وأما مجاله حسب التعريف اللساني الحديث هو المورفيم"[1]. فهذا الحكم على إطلاقه لا يستقيم.

فالحقيقة أنّ أصحاب النظرة الأشمل والأوسع لميدان الصرف من اللغويين المتقدمين لم يجعلوا الكلمة بدلالتها المطلقة مجالا لعلم الصرف العربي القديم، فعلم الصرف العربي القديم لم يختص بدراسة الكلمة ككلمة، بل اختص بدراسة سمة تمتّعت بها بعض الكلمات العربية وليست كلها، هذه السمة هي التغيير الذي يطرأ على بنية هذا البعض. وهو أمر يقرّه كل لغويي العرب المتقدمين. من هنا يكون هذا التغيير هو الميدان الحقيقي للدرس الصرفي العربي القديم. والدليل على صواب هذا الرأي أنهم –اللغويين العرب المتقدمين– أخرجوا من ميدان الدرس الصرفي عددا كبيراً من كلمات اللغة، يضم كل كلمة تتسم بنيتها بالجمود، هذا العدد يشكل نسبة عالية لا تحدد إلا عبر دراسة إحصائية تحتاج إلى جهد جماعي كبير.

فيقول الإمام الرضي: "لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندرة تصرفها، وكذا الأسماء العريقة البناء كمن وما"[2]. وقال السيوطي: "ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب، والفعل المتصرف، فلا مدخل له في الحروف، ولا الأسماء المبنية، والأفعال الجامدة نحو: ليس وعسى"[3]. ويقول عباس حسن: "يختص التصريف بالأسماء العربية المتمكنة، والأفعال المتصرفة؛ فلا شأن له بالأسماء الأعجمية، ولا الأسماء العربية المبنية، كالضمائر، ولا الأفعال الجامدة، كعسى وليس. ولا بالحروف بأنواعها المختلفة. وليس بين الأسماء المتمكنة ولا الأفعال المتصرفة ما يتركب من أقل من ثلاثة أحرف، إلا إن كان بعض أحرفه محذوفا، مثل: يد وقل"[4].

وإذا أردنا أن يكون كلامنا متسما بالموضوعية فعلينا أن نشير إلى أبعد من ذلك، وهو أن لغويي العرب المتقدمين أخرجوا من ميدان الدرس الصرفي أيضا بعض حالات التغيير التي تطرأ على أبنية بعض الكلمات العربية لاعتبارات تتعلق بقضية البناء والإعراب. يقول الأزهري: "وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه، فمن ذلك مجيء الحذف في (سوف)، والإبدال في (لعل) والتصغير في (ذا، والذي) وفروعهما، والإبدال في لام (عسى)، والحذف في عين (ليس) عند اتصال تاء الفاعل"[5].

بناء على ما تقدم يمكننا القول إنّ الفارق بين الدرس الصرفي العربي القديم والدرس الصرفي اللساني لا يتمثّل في أن الأول يدرس الكلمة والثاني يدرس المورفيم. بل إن الفارق بينهما يكمن في المنهج والفلسفة وزاوية النظر إلى الكلمة، فالكلمة لم تهمل في الدرس الصرف اللساني بل ظلت مادة يُطَبَّق عليها كما هو الحال عند اللغويين العرب. ينطلق الصرف العربي من داخل الكلمة إلى خارجها، من الجذر إلى ما يتولد عنه من ألفاظ، وما يرافق عملية التوليد هذه من تغيير يطرأ على بنية الكلمة. بينما ينطلق الدرس الصرفي اللساني من الخارج إلى الداخل، إذ يأخذ الكلمة

---

[1] - الشايب، فوزي حسن، محاضرات في اللسانيات، الأردن، 1999. ص 282.

[2] - الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية. ج1، ص 8.

[3] - السيوطي، الأمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، لبنان، بيروت: دار الكتب العالمية: 1998.ج3 ص407.

[4] - حسن، عباس، النحو الوافي، مصر: دار المعارف، الطبعة الخامسة. ج4 ص 747.

[5] - الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، لبنان، بيروت: دار الكتب العالمية، الطبعة الأولى، 2000. م2، ص 654.

بصورتها النهائية المركبة، ويبدأ بتحليلها وتفكيكها للوصول في النهاية إلى مكوناتها الأساسية التي غالبا ما يكون من بينها الجذر. فالأول إذن ينطلق من البسيط إلى المركب، من الأصل إلى ما يتولد عنه من فروع هي أكثر منه تركيبا على صعيد المعنى على الأقل. وينطلق الثاني من المركب إلى البسيط، عن طريق تفكيك البنية إلى مكوناتها (المورفيمات) دون التركيز كثيرا على قضية الأصل والفرع، فليس لمكون من هذه المكونات أصالة على غيره، وكل واحد منها يدعى مورفيما. ولكن تبقى مادة الدراسة في الجانبين هي الكلمة.

بعبارة أخرى. اللغويون العرب قديما اعتقدوا بوجود أصل، يطرأ عليه تغيير، ينتج عن هذا التغيير توليد. فمنهجهم في ذلك منهج توليدي، وقد أشار إلى جانب التوليد في الصرف العربي كثير من المتقدمين عند تعريفهم للصرف العربي. وأشار إليه سمير استيتية بوضوح عندما قال: إن من العمليات التصريفية ما يسمى بالتصريف التوليدي، ومن هذه العمليات الاشتقاق[6].

أما اللسانيون فلم يروا أن من صور الكلمة ما هو أصل لغيره، لأنها (أي الكلمة) لا تمثل أبسط صورة لغوية لها معنى أو وظيفة، بل قرروا أن الكلمة غالبا ما تكون مركبة من عدد من الوحدات اللغوية؛ فقامت دراستهم على تحليل وتفكيك هذه البنية المركبة إلى مكوناتها الأساسية التي أطلق على كل واحد منها اسم مورفيم، فمنهجهم في ذلك منهج تحليلي. يقول ميشال زكريا: "يشار إلى المورفام في مجال الألسنية، على أنه وحدة التحليل"[7]. ويقول أحمد قدور: "إن المورفيم أو ما نصطلح عليه بالوحدة الصرفية، هو أساس التحليل الصرفي الحديث"[8].

ومثال ما تقدم، ما أورده سمير استيتية إذ يقول: "والأفعال – كما هو معرف – من المورفيمات الظاهرة؛ لأنها واقعة في مجال النطق، متحصل عليها بالسمع، والأفعال – باعتبارها منطوقة – تحتوي على خصائص دلالية كل واحد منها مورفيم في ذاته. ولنأخذ الفعل / كتب/ فإن فيه مورفيم الحدث، وهو الكتابة، والإسناد (والفعل لا يكون ولا يقوم بغير إسناد) وهذا المورفيم يتضمن التذكير والإفراد، ثم الزمن، وكل واحد من هذه المورفيمات فارق في تكوين الفعل ودلالته. فالتذكير ظاهر في دلالة الفتحة عليه. والإفراد ظاهر في دلالة الفتحة عليه كذلك"[9].

إن ما تقدم من حديث عن الجانب المنهجي لا يشكل الفارق الوحيد بين الدرسين، فمن الفروق الأخرى مثلاً أن المورفيم في الدرس اللساني الحديث كأصغر وحدة لغوية في التحليل الصرفي، لا بد أن يرتبط بوظيفة أو يدل على معنى. أما الصرف العربي فقد درس التغيير والتحويل الذي يطرأ على بنية الكلمة بصرف النظر عن كون هذا التغيير سيؤدي إلى تغيير في المعنى، أو أن الكلمة المتولدة ستحتفظ بمعنى الكلمة الأصلية نفسه. وقد كان جانب اقتران التغيير اللفظي بتغيير معنوي من حيث انتماؤه إلى الدرس الصرفي أو أنه من درس لغوي آخر كالاشتقاق أو النحو محور خلاف بين لغويي العرب قديماً، وهو أمر سنبسط فيه القول في الفصل الأول بإذن الله.

على الجانب الآخر نجد نقيض هذا الأمر في الدرس الصرفي اللساني، يقول سمير استيتية: "المورفيم هو الوحدة الصرفية الدنيا الدالة على معنى، بحيث إن تغييرها يغير المعنى – ولا بد أن يقف الباحث هنا وقفتين، يحاكم فيهما دلالة التعريف المذكور أعلاه على التغيير، أولاهما: أن الكلمة قد تتغير بنيتها، ولا يتغير نطقها، ومع ذلك تكون مورفيما مخالفا لمورفيم آخر، تؤديه الكلمة نفسها. وخير مثال لذلك الكلمات التي تسمى في البلاغة جناسا، كما في الآية الكريمة: "ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة" (الروم 55). فإن كلمة (الساعة) الأولى غير الثانية، من حيث الدلالة، فهما مورفيمان اثنان، وهما مع ذلك كلمة واحدة، فكيف يكون ذلك؟ إن الذي يتأمل التعريف

---

[6]- أنظر: استيتية، سمير، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج. ص 124.
[7] - زكريا، ميشال، الألسنية (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها، بيروت، 1980. ص 200.
[8] - قدور، أحمد محمد، مبادئ اللسانيات، سوريا، دمشق: دار الفكر، 1996. ص 140.
[9] - استيتية، سمير، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج. ص 113.

الذي أوردناه، يجد الجواب ماثلا بين كلماته. فإن اختلاف معنى الكلمة من سياق إلى آخر، هو الحكم الفيصل، في تحديد المورفيم، إلى درجة أن التغيير النطقي وحده في الكلمة الواحدة لا يكفي في تغيير المورفيم"[10].

والواقع أن مجيء كلمة (ساعة) دالا على معنيين كما هو في الآية الكريمة السابقة، يدخل في الدرس اللغوي القديم في إطار الدرس الدلالي، ضمن ظاهرة تسمى المشترك اللفظي، أو المجاز اللغوي عند من أنكر المشترك. لكن الأهم بالنسبة لنا في هذا الأمر أن نقول إن الدرس الصرفي العربي أعطى الأولوية للفظ، فتغيير اللفظ وإن لم يؤد إلى تغيير في المعنى يدخل في علم الصرف. أما الصرف اللساني فقد أعطى الأولوية للمعنى، فتغير المعنى مع بقاء اللفظ على حاله هو مما يهتم له الصرف اللساني.

الاشتقاق في الدرس اللغوي العربي القديم

في اللغة:" اشْتَقّ الخَصْمانِ، وتشاقّا: تَلاحّا وأَخَذا في الخُصُومةِ يَمِيناً وشِمالاً، وهو الاشْتِقاقُ"[11].

أما في الاصطلاح فالاشتقاق باب كبير في الدرس اللغوي عند العرب، تضوي تحته أقسام متعددة. ذكر ابن جني منها قسمين فقال: "وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير. فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم؛ كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه. وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة... فهذا هو الاشتقاق الأصغر"[12].

ويحكمه ضابطان عند القيام بعملية الاشتقاق هما: الاحتفاظ بالأحرف الأصول للفظ الذي اشتُقَّ منه في اللفظ المُشْتَقّ. مع عدم تغيير ترتيب هذه الحروف. وهذا النوع من الاشتقاق هو أهم أنواعه، لأنه يعدّ أداة أساسية من أدوات اللغة العربية في بناء كلماتها لفظا ودلالة. بينما تظهر بقية الأنواع ثانوية إذا ما قيست به. وهو موضوع بحثنا هذا.

أما الضرب الثاني من الاشتقاق عند ابن جني فهو الأكبر، يقول فيه:"هو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد، تجتمع التصاريف الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد...نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)... وهذا أعوص مذهبا، وأحزن مُضطربا. وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة"[13].

وقد أطلق اللغويون لاحقا على هذا النوع من الاشتقاق الاشتقاق الكبير، ويحكمه ضابط واحد عند القيام بعملية الاشتقاق هو: الاحتفاظ بالأحرف الأصول للفظ الذي اشتُقّ منه في اللفظ المُشْتَقّ. مع تغيير ترتيب هذه الحروف.

وقد درج اللغويون بعد ابن جني على تسمية النوعين السابقين من الاشتقاق بالصغير والكبير، ثم أضافوا إليهما نوعين آخرين، ليصل العدد في المُحصِّلة إلى أربعة.

---

[10] - استيتية، سمير، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمجال. ص 109.
[11] - تاج العروس. الجذر (ش ق ق)
[12] - ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.ج2 ص 134.
[13] - ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص. ج2 ص 134-135.

الثالث هو الاشتقاق الأكبر، يقول صبحي الصالح: هو ارتباط بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطا عاما لا يتقيّد بالأصوات نفسها[14]. وهو يقوم على توليد كلمة من أخرى بأبدال صوت أو أكثر من أصواتها بصوت يقاربه في المخرج أو الصفة للدلالة على معنى قريب من معنى الكلمة الأصلية، نحو: هزّ وأزّ. والحقيقة أن ابن جني قد تحدث عن هذا النوع من الاشتقاق في خصائصه في باب أسماه:(تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)[15]. لكنه لم يدرجه في باب الاشتقاق.

أمّا الرابع فهو ما سُمّي بالاشتقاق الكُبَّار[16]، وهو النحت. كأن تأخذ كلمتين فتنحت (تُولِّد) منهما كلمة واحدة، كقول العرب:(عَبْشَمِيّ) في نسبتها إلى قبيلة (عبد شمس).

علماء العربية إذن جعلوا أي عملية تقوم على توليد لفظ من آخر اشتقاقا. لكننا في هذا البحث لسنا معنيين بالحديث عن هذا المعنى الواسع للاشتقاق في الدرس اللغوي عند العرب، بل إننا سنقصره على النوع الأهم منها باعتراف علماء العربية أنفسهم وعلى رأسهم ابن جني. وهو النوع الأول، الاشتقاق الأصغر أو الصغير. فأينما وردت كلمة اشتقاق في هذا البحث بعد الآن عند حديثنا عن الاشتقاق في العربية فهو المقصود بها دون غيره.

يفرق ابن جني بين الاشتقاق والصرف، فيقول: "إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب، فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المنتقلة"[17]. فالتصريف أقرب العلوم اللغوية إلى النحو، أما الاشتقاق فهو أقرب إلى اللغة من النحو. وبذلك يكون ابن جني قد فصل بين الصرف والاشتقاق، فكل منهما علم مستقل بذاته. فهل أجمع علماء اللغة المتقدمون على هذه الفكرة تنظيرا وتطبقا؟

إن من أبرز ما يسعى إليه هذا البحث أن يقف على حدود ميدان الاشتقاق إلى جانب النظر في كونه علماً مستقلاً بذاته، أو كونه فرعا من فروع علم أوسع هو الصرف، لذلك وجب علينا أن نجيب عن الآتي: ما حدود الدرس الاشتقاقي عند علماء العربية؟

قد تبدو الإجابة عن هذا السؤال للوهلة الأولى أمراً سهلاً، إلا أن من يقتفي أثر هذه الإجابة في بطون كتب الصرف والنحو يجد أن الآراء حولها يكتنفها قدر لا يستهان به من الخلاف في أحيان كثيرة، وهو أمر جعل من أولويات البحث تصنيف هذه الآراء تصنيفا يسهل عملية مناقشتها والموازنة بينها. وذلك بتقسيم هذه الآراء إلى ثلاث فرق أساسية، على الرغم من وجود بعض الفروق اليسيرة (الجزئية) بين آراء الفريق الواحد. والمحور الأساسي في توزيع هذه الآراء على فرق هو في إدخال الاشتقاق ضمن علم الصرف، أو في جعله علما مستقلاً، أو حتى في إلحاقه بالنحو؛ ذلك أن المشتقات عند النحويين ذات وظائف ودلالات نحوية[18].

الفريق الأول: يرى أصحاب هذا الفريق ومنهم: ابن السراج، وابن جني، وبدر الدين العيني، أن الصرف نوعان:

النوع الأول: هو التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة دون أن يؤدي إلى تغيير في معناها، فهذا الأمر هو صرف بحت. مثاله: إبدال واو (قول) ألفا في الاستخدام لتصبح (قال). والجدير بالذكر أن كل

---

[14] - الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة عشرة، 1997م، ص210.

[15] - ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص. ج1 ص 538.

[16] - الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ص 243.

[17] - ابن جني، المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف- للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر: دار إحياء التراث القديم، 1954.ج1 ص4.

[18] - نشير هنا إلى أن النحو يتناول المشتقات بالنظر إلى عملها عمل الفعل. بينما يتناولها الصرف بالنظر إلى كيفية الصياغة.

علماء العربية قديما بلا خلاف يجمعون على أن هذا النوع من التغيير اللفظي هو من علم الصرف. لذلك سيركز البحث على نقطة الخلاف وهي النوع الثاني عند أصحاب هذا الفريق.

النوع الثاني: وهو التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة، فيرافقه تغيير في معناها. فعملية التغيير عند هذا الفريق تعد صرفاً، أما النتيجة -وأعني تغيير المعنى- فهي اشتقاق. فالصرف هنا أداة الاشتقاق، وهو وسيلة، والاشتقاق غاية. مثاله: زيادة الألف في المصدر (عِلْم) لتصبح (عَالِم)، فعملية الزيادة للألف صرف، أما صيغة اسم فاعل التي تُوُصِّلَ إليها عبر هذا التغيير الصرفي وما رافقه من تغيير في المعنى، فهو اشتقاق.

يعرف ابن السراج النحوي البغدادي (316هـ) في كتابه (الأصول) الصرف بأنه "سمي تصرفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من تغيير، وهو يقسم خمسة أقسام: زيادة وإبدال وحذف وتغيير بالحركة والسكون وإدغام"[19].

يدلّ كلام ابن السراج هنا على أن الصرف هو عملية التغيير التي تطرأ على بنية الكلمة، لقوله (وخصوا به ما عرض في أصول الكلمة وذواتها من تغيير). ثم يوضح بأن عملية التغيير المقصودة متمثلة في خمسة أمور لا غير هي: الزيادة والإبدال والحذف وتغيير الحركة والسكون والإدغام. ثم يقسم هذا التغيير ثلاثة أقسام، الأول منها يساوي الثاني في القسمين الذين حددناهما لهذا الفريق والثاني والثالث منهما يندرجان ضمن القسم الأول. فيقول في باب الزيادة مثلاً: "والزيادة تكون على ثلاثة أضرب : زيادة لمعنى، وزيادة لإلحاق بناء ببناء، وزيادة فقط لا يراد بها شيء مما تقدم، فأما ما زيد لمعنى، فألف (فاعل) إذا قلت: ضارب وعالم، ونحو حروف المضارعة في الفعل، نحو الألف في أذهب والياء في يذهب والتاء في تذهب والنون في نذهب، وأما زيادة الإلحاق فنحو: الواو في كوثر ألحقت ببناء جعفر، وأما زيادة البناء فنحو: ألف حمار، وواو عجوز، وياء صحيفة"[20].

نلاحظ هنا أن فكرة الزيادة هي الفكرة المحورية فيما ذكر ابن السراج، ولو أدت الزيادة في (ضارب) أو (عالم) إلى تغيير المعنى، حيث لم يشر ابن السراج إلى أنهما انتقلتا إلى صيغة اسم الفاعل. وفي ذلك دليل على أنه لا يعد طبيعة الصيغة التي انتقلت إليها الكلمة من خلال عملية الزيادة من موضوع علم الصرف. ومن يتابع القراءة في باب الزيادة أو غيره من أبواب الصرف عند ابن السراج في كتابه هذا يستقر لديه هذا الاستنتاج، فالزيادة وإن تسببت بتغيير المعنى فطبيعة هذا التغيير، ودراسته ليس من شأن علم الصرف.

أما ابن جني فقد ألف غير كتاب في الصرف منها: المنصف الذي سبق لنا أن رجعنا إليه، والتصريف الملوكي.

نسوق من الكتاب الأول نصاً يوضح فيه ابن جني أن الاشتقاق والصرف على الرغم من القرب بينهما فهما علمان منفصلان إذ يقول: "ينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً، واتصالاً شديداً، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضَرْب) فتبني منه مثل (جعفر) فتقول: (ضَرْبَت) ومثل (قمطر): (ضربّ)- أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة. وكذلك الاشتقاق أيضا، ألا ترى أنك تجيء إلى الضَرْب الذي هو المصدر فتشتقّ منه الماضي فتقول: (ضَرَبَ). ثم تشتقّ منه المضارع فتقول:(يَضْرِبُ)، ثم تقول في اسم الفاعل:(ضَارِب) وعلى هذا ما أشبه الكلمة"[21].

يبين ابن جني في هذا النص أن دراسة الصيغ كصيغة الماضي والمضارع واسم الفاعل تدخل في نطاق الاشتقاق، لكن هذه الصيغ يتوصل إليها من خلال الصرف؛ إذ هو المسؤول عن عملية التغير

---

[19] - ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، لبنان، بيروت: مؤسسة

[20] - ابن السراج، الأصول في النحو، ج3 ص231.

[21] - ابن جني، المنصف. ج 1 ص3-4.

في البنية عند اشتقاق صيغة اسم الفاعل من المصدر مثلاً، فهذا الاشتقاق يتطلب زيادة حرف الألف بعد الحرف الأول في الثلاثي، وهذه الزيادة هي أداة من أدوات الصرف كما وضح ذلك ابن السراج في كلام سابق، وهو ما يؤكده ابن جني كما سنبين لاحقاً. من هنا جاء قول ابن جني في الكتاب نفسه عند ذكره لأهمية الصرف في العربية: "وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به"[22].

ويؤكد كون ابن جني يرى أن آلية التغيير في البنية التي تضبط عملية الانتقال من صيغة إلى أخرى في الاشتقاق هي من الصرف، أنه مثّل للصرف بالمثال نفسه الذي مثل به للاشتقاق في كتابه الثاني عند تعريفه للصرف فقال: "معنى قولنا التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول - فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها أو التصريف لها، نحو قولك ضَرَبَ، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت يضرب، أو اسم الفاعل قلت ضارب، أو المفعول قلت مضروب، أو المصدر قلت ضرباً، أو ما لم يسم فاعله قلت ضُرِب، وعلى هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب"[23].

ويدفع الظن بأن ابن جني يدخل الصيغ الاشتقاقية الواردة في المثال السابق في علم الصرف، بل إنه يهتم مما سبق بعملية التغيير مجردة من أي نتائج تنتج عنها كاختلاف الصيغ التي غالبا ما يرافقها اختلاف المعنى، استخدامه للفظ (التلعّب) في العبارة التي يوضح فيها تعريفه السابق فيقول: "فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعّب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها وغير ذلك، فإذا ثبت ما قدمناه -فليعلم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة-إبدال-حذف-تغيير حركة أو سكون-إدغام"[24].

فلا يدخل المعنى في دائرة التصريف عند ابن جني بل إن عملية التصريف قد ينتج عنها تغير في المعنى. فيقول إن هذا التلعّب بالحروف الأصول قد يراد به تغيير المعنى أو لا يراد به ذلك. وبعد ذلك يفعل ما فعل ابن السراج فيحصر الصرف بأنه عملية الزيادة أو الإبدال أو الحذف أو تغيير حركة أو سكون أو إدغام. وهي كلها آليات لتغيير البنية. أما نتائج هذا التغيير من الصيغ وما تحمله من المعاني فهي من اختصاص علم الاشتقاق.

وللتوضيح نسوق مثلا من تطبيقات ابن جني في باب الزيادة في كتابه (التصريف الملوكي) إذ يبدأ هذا الباب بقوله:" فأما الألف والياء والواو فالحكم عليهن أنهن متى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا، ولم يكن هناك تكرير فلا تكون إلا زائدة- عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه؛ فإن عرفته كان على ما ذكرنا لا محالة؛ وإن لم تعرفه حملت ما جهل أمره على ما علم-ومن ذلك كوثر- الواو فيه زائدة، لأن معك ثلاثة أحرف أصول لا يشك فيها، وهي الكاف والثاء والراء- فالواو إذا زائدة، هذا باب القياس؛ أما الاشتقاق فكذلك أيضا، ألا تراه من معنى الكثرة – يقال رجل كوثر إذا كان كثير العطاء"[25].

منهج ابن جني في هذا النص واضح فالحكم على الألف أو الياء أو الواو بأنها زائدة كان من خلال مجيء أحدها مع ثلاثة أحرف أصول، وهذا الحكم لا يحتاج إلى معرفة الاشتقاق، أي ما ينتج عن هذه الزيادة من صيغة ومعنى. فمجيء الواو في كوثر مع هذه الحروف دل على أنها زائدة في حكم الصرف، وهو أمر نستطيع أن نعرفه دون أن نعرف ما الفائدة المعنوية التي أدتها الواو، ومن ثم قال (حملت ما جهل أمره) وهو الاشتقاق هنا، (على ما علم) وهو الصرف. وقد بين بذلك

---

[22] - ابن جني، المنصف. ج 1، ص 2.

[23] - ابن جني، أبو الفتح عثمان بن عبد الله، التصريف الملوكي، تحقيق: البدراوي زهران، مصر: الشركة المصرية العالمية للنشر، 2001. ص43-44.

[24] - ابن جني، التصريف الملوكي. ص44.

[25] - ابن جنين التصريف الملوكي. ص 49.

أن التغيير في اللفظ صرف والتغيير في المعنى اشتقاق، لذلك قال: (فأما طريق الاشتقاق فكذلك أيضاً، ألا تراه من معنى الكثرة).

وانطلاقا من فهمنا هذا لمعنى الصرف عند ابن جني، وقياسا عليه، يمكننا أن نفسر تعريفه للنحو في الخصائص بقوله: "هو انتحاء سمْت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب؛ والتركيب، وغير ذلك"[26]. فكل ما دخل في تعريفه من صيغ ذات دلالات نحوية، حالها كحال المشتقات، يمر الوصول إليها عبر بوابة الصرف. وهو لم يذكر المشتقات في هذا التعريف، لأنه كما أسلفنا يرى أن الاشتقاق علم مستقل بذاته.

ويرى العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني (855هـ) أن الصرف ما هو إلا عملية تحويل الأصل الواحد إلى ألفاظ مختلفة، ثم يوضح عملية التحويل هذه بأنها مجموعة من القواعد نصل من خلال تطبيقها على الأصل إلى أبنية مختلفة، يقول: "التصريف: تحويل الأصل الواحد اسما إلى التوحيد، أي حال كونه اسما إلى التوحيد والتثنية والجمع ونحو ذلك. ومصدرا إلى ألفاظ مختلفة، كالماضي والمضارع والأمر والنهي والنفي والجحد واسمي الفاعل والمفعول، وقيل: التصريف عبارة عن القواعد الموصلة إلى أحوال الأبنية غير النحوية"[27]. فالاشتقاق وما شابهه من تثنية وجمع وغير ذلك ليس من الصرف، لكن عملية التحويل الموصلة إليه بما تتضمن من قواعد هي الصرف.

الفريق الثاني: يرى أصحابه وهم: ابن عصفور، وأبو حيان، أن أي تغيير يطرأ على بنية الكلمة يرافقه تغيير في معناها –وهذا أساس الاشتقاق- هو من النحو وليس من الصرف فالصرف عندهم محصور في دراسة التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة دون أن يغير في معناها. فكل تغيير في البنية يؤدي إلى تغيير في المعنى لا علاقة له بالصرف من قريب أو بعيد، بل هو من النحو، وهو ما يستحب للبعض تسميته بالتصريف النحوي.

فابن عصفور الإشبيلي (669هـ) يقول: "التصريف ينقسم قسمين: أحدهما جعْل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضَرَبَ، ضرّب، تضارب، واضطرب. فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء، نحو (ضرْب) قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة، لمعان مختلفة، ومن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره، من التصغير والتكسير، نحو (زُييد) (زُيُود) وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف. فلذلك لم نضمنه هذا الكتاب. إلا أن أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي، فينبغي أن تبين حروف الزيادة، التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها.

والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة"[28].

وأبو حيان النحوي الأندلسي (654هـ) يقول: "التصريف: معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. وهو قسمان:

أحدهما: جعْل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير. والعادة ذكره مع النحو الذي ليس بتصريف.

الآخر: تغييرها عن أصلها لا لمعنى طارئ عليها، وينحصر في النقص والقلب والإبدال والنقل"[29].

---

[26] - ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية. ج1، ص34.

[27] - العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، 2007. ص 22.

[28] - الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة. بيروت: دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة. ص 31-32.

وقد نقل السيوطي كلام أبي حيان السابق على النحو التالي: "قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو: ضرب، وضارب، وتضارب، واضطرب. وكالتصغير والتكسير، وبناء الآلات، وأسماء المصادر، وغير ذلك، وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف، وإن كان منه"[30] وفي هذا النقل تصريح بأن الاشتقاق يدخل عند هذا الفريق في إطار علم النحو.

الفريق الثالث: يرى أصحاب هذا الفريق ومنهم، والجرجاني، والميداني، وابن يعيش، أن أي تغيير يطرأ على بنية الكلمة في اللغة العربية على مستوى اللفظ فقط أو على مستوى اللفظ والمعنى، يدخل في نطاق علم الصرف. من هنا فالصرف عندهم يشمل التصغير والنسبة والاشتقاق والتثنية والجمع وغير ذلك.

ويجعل عبد القاهر الجرجاني (471) عملية توليد لفظ من آخر للوصول إلى المعاني المتفاوتة صرفا، فيدخل في الصرف كل تغيير يطرأ على بنية الكلمة العربية. حيث يقول: "اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة المفردة. فتتولد منها ألفاظ مختلفة، ومعان متفاوتة"[31]. والمتصفح لكتاب الجرجاني يجد أنه يدرس المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغيرها.

ويرى أحمد بن محمد الميداني (508) أن ميدان الصرف يشمل دراسة كل تغيير يطرأ على بنية الكلمة بصرف النظر عن كونها اسماً أم فعلاً. كالإفراد والتثنية والجمع والنسبة والتصغير والتعريف والتنكير والاشتقاق. يقول:" التصريف لا يختص بالأفعال دون الأسماء، بل يطلق عليها جميعا، فالاسم له واحد جمع وتعريف وتنكير ونسبة وتصغير. كما للأفعال ماض ومستقبل وأمر ونهي وفاعل ومفعول، ويطلق عليه حكم الصحة والاعتلال كما يطلق على الأفعال"[32].

ويعرف ابن يعيش (551) الصرف بقوله: "وحدّه: دوْر الأصل في الأبنية المختلفة والصور المتغايرة، واشتقاقه من تصريف الحديث والكلام، وهو تغييره بحمله على غير الظاهر. ومنه تصريف الرياح، وهو تحويلها من حال إلى حال: جنوباً وشمالاً، صباً، ودبوراً، إلى غير ذلك من أجناسها. فالتصريف تغيير الحروف الأصول، ودورها في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها. نحو قولك في الماضي: ضرب، وفي الحال: يضرب، وفي الاستقبال: سيضرب، وضارب للفاعل، ومضروب للمفعول، فالأبنية مختلفة، والأصل الذي هو (ضرب) واحد، موجود في جميع ضروبها"[33].

بعد هذا السرد لآراء هذه الكوكبة من أئمة اللغة تتضح لنا رؤية الفريق الثالث من علماء العربية في تحديدهم لعلاقة الاشتقاق بعلم الصرف.

وعلى الرغم من قيام كثير من النحويين بدراسة كل تغيير يطرأ على الكلمة ويؤدي إلى تغيير في المعنى ضمن أبواب النحو فإن هذا الفعل – في رأي الباحث - لا يعدو أن يكون اتباعا لمرحلة بدأت في وقت مبكر من تاريخ نشأة التأليف النحوي عند العرب، حيث لم تكن الحدود بين النحو وغيره من علوم اللغة كالاشتقاق والصرف قد تجلت بعد. ثم التفت إلى هذا الأمر جمع من علماء اللغة فألفوا كتبا خاصة بالصرف وحده جمعوا فيها كل فروع هذا العلم، وهم أصحاب الفريق الثالث.

أمّا علماء العربية ممن ألفوا في هذا المجال حديثا فقد أيدوا ما ذهب إليه الفريق الثاني، فنهجوا نهجهم، وجاءت كتبهم شاملة لدراسة كل تغيير يطرأ على بنية الكلمة ومعناها بما فيه

---

[29] - الأندلسي، أبو حيان النحوي، المبدع في التصريف، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، 1982.
[30] - السيوطي، همع الهوامع. ج3، ص 407.
[31] - الجرجاني، عبد القاهر، كتاب المفتاح في الصرف، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1987. ص 26.
[32] - الميداني، أحمد بن محمد، نزهة الطرف في فن الصرف، تحقيق: يسرية حسن، الطبعة الأولى. ص 39.
[33] - ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخرالدين قباوة، حلب: المكتبة العربية، الطبعة الأولى، 1973. ص 19.

الاشتقاق، خلا ما كان إعراباً. فيعرف الشيخ أحمد الحملاوي الصرف بأنه: "تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة، لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع. وبالمعنى العلمي: علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء"[34]. ومن العدل أن نشير هنا إلى أن الجزء الأخير من تعريف الحملاوي، الذي بدأه بقوله: (وبالمعنى العلمي) يرجع إلى ابن الحاجب في الشافية[35].

ويؤكد عبده الراجحي ما قاله الحملاوي فيعرف الصرف بأنه: "العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعراباً ولا بناء"[36]. فهذان التعريفان يدخلان في ميدان علم الصرف دراسة كل ما يطرأ على ببنية الكلمة من تغيير دون أي احتراز. وعند توضيح عبده الراجحي للعلاقة بين النحو والصرف يقول: "لنأخذ مثلا الجملة الآتية: زيد قارئ كتاباً، فأنت لا تستطيع أن تعرف موقع كلمة (كتاباً) إلا إذا عرفت أن كلمة (قارئ) اسم فاعل. أي أنك لا تعرف (الوظيفة النحوية) لكلمة (كتاباً) إلا بمعرفة (البنية) الصرفية لكلمة (قارئ) وهكذا"[37]. وبهذا يكون عبده الراجحي قد أدخل الاشتقاق وغيره من التغييرات التي تطرأ على الكلمة في علم الصرف، والمستعرض لمحتوى كتابه يتبين له ذلك، وهو بهذا يحاكي طريقة الفريق الثالث من المتقدمين في فهمهم لعلم الصرف وميدانه، وأنه شامل للاشتقاق.

وفي السياق نفسه يرى مصطفى جطل أن الصرف يبحث في بنية الكلمة، فيدرس صيغها الأصلية والعارضة، ويفسر التغييرات التي تطرأ عليها لفظية كانت أم معنوية، ويتناول تحول الكلمة من بنية إلى أخرى، فيقول: "فالتأنيث والتثنية والجمع والتصغير والنسب في الأسماء،وتحويل صيغة الفعل من الماضي إلى المضارع والأمر، ودراسة المصادر وما يشتقّ منها (الأفعال والمشتقات: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة) ودراسة التجرد والزيادة والحذف والإبدال والإعلال والإدغام والقلب، كل ذلك هو مجال علم الصرف الذي يدرس الكلمة، والتغييرات التي تطرأ عليها لأحد أمرين: لفظي ومعنوي"[38].

ويتفق معهم عبد الحميد السيد في كتابه (المغني في علم الصرف)[39]. وأيمن عبد الغني في كتابه (الصرف الكافي)[40].

مما تقدم نتبيّن أنه لا خلاف حول علاقة الاشتقاق بعلم الصرف بين من ألّف فيه من علماء العربية في العصر الحديث ممن اتصلوا بالتراث اللغوي العربي، فقد أدخلوا الاشتقاق في دائرة الصرف، فضمنوا كتبهم التي ألفوها في هذا المجال دراسة كل تغيير يطرأ على بنية الكلمة ليس إعراباً ولا بناء. ويظهر هذا الفهم لميدان علم الصرف جلياً لدى المحدثين من خلال الاطلاع على مفردات مساقات الصرف التي تدرس في الجامعات العربية، فهي تتسع لتضم دراسة تصريف الكلمة بمعناه العام الذي لا يغادر شيئاً مما ذكر آنفاً.

ويرى الباحث أنه على الرغم من أنّ منهج المحدثين يتفق ورؤية عدد كبير من المتقدمين كما اتضح لنا سابقاً، وهو منهج فيه قدر كبير من التيسير على الطلبة في هذا العصر. فوضع دراسة كل ما يطرأ على بنية الكلمة من تغيير (لفظا أو معنى) في إطار واحد هو الصرف، يُسهّل على

---

[34]- الحملاوي، أحمد. شذا العرف في فن الصرف، لبنان، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2004. ص 19.
[35] - الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب. ج1 ص 1.
[36] - الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، بيروت: دار النهضة العربية، 1984. ص 7.
[37] - الراجحي، التطبيق الصرفي.ص 8.
[38] - جطل، مصطفى، النحو والصرف، حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1985-1986. ص 195.
[39] - أنظر: السيد، عبد الحميد، المغني في علم الصرف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009. ص 7.
[40] - أنظر: عبد الغني، أيمن أمين، الصرف الكافي. لبنان، بيروت: دار الكتب العالمية، الطبعة الأولى، 2000. ص 353.

الدارس، فلا يضيع بين دراسة بنية الكلمة كفرع من الاشتقاق في موضع، ودراستها كفرع من الصرف أو النحو في موضع آخر. إلا أن ما ذهب إليه الفريق الأول وعلى رأسهم ابن جني من الفصل بين الاشتقاق والصرف هو المنهج الصحيح؛ فدراسة الصرف على أنّه الانحراف الذي يطرأ على بنية الكلمة بمعزل عن المعنى الذي يسبب هذا الانحراف يجعل ميدان هذا العلم أكثر تحديداً، وحدوده أكثر وضوحاً. فلا ينشغل دارس الصرف بقضايا الصيغ والمسائل الدلالية التي تبعده كثيراً عن هدفه. بل يدرس ذلك في علم الاشتقاق الذي هو علم الصيغ ودلالاتها، أمّا علم الصرف فيتفرغ لدراسة آليات التغيير التي تطرأ على البنية كالزيادة والحذف وغيرها.

الاشتقاق في الدرس اللساني

أما فيما يتعلق بظاهرة الاشتقاق خارج إطار اللغة العربية، فقد تنبه لها اللسانيون الغربيون منذ فترة مبكرة من عمر هذا العلم، حتى جعلوها أساسا من أسس تصنيف اللغات، عند بحثهم عن أواصر القربى بين لغات الأرض من أجل توزيعها على مجموعات. فيرى ماريو باي[41] أن هناك طريقتين رئيسيتين في تصنيف اللغات هما: طريقة الرجوع إلى الأصل، وهي تعتمد بالدرجة الأولى على المنهج التاريخي. والطريقة الثانية هي التشكيلة التي تصنف اللغات على أساس بناء الكلمات وتوليدها، ومنهجها وصفي. ثم يشير إلى طريقة ثالثة يصفها بأنها غير علمية تعتمد المعيار الجغرافي، كأن يقال: اللغات الأوروبية والأفريقية والآسيوية. والطريقتان الأولى والثانية هما الأهم. وقد أطلق برتيل مالبرج عليهما اسم الوراثي والنمطي[42].

التصنيف النمطي هو موضع اهتمامنا في هذه الدراسة، إذ إن توزيعه للغات إلى مجموعات يقوم على أساس طبيعة كلمات اللغة، تعود بدايات هذا التصنيف إلى القرن التاسع عشر، نادى به الأخوان شليغل. ثم تبناه من بعدهما همبولدت، ثم شلايشر، الذي عمم استعماله. وقد صنفت اللغات بناء عليه في ثلاث مجموعات هي:

أ- العازلة: وهي التي تتصف ألفاظها باستقلال صرفي، ومثالها اللغة الصينية.

ب- الإلصاقية أو الإدماجية: وهي التي يمكن أن يلصق بألفاظها زيادات من أجل إعطاء معان جديدة، ومثالها اللغة التركية.

جـ- الاشتقاقية: وهي تعتمد على الانصهار والتفجير الداخلي للفظ من أجل إنتاج ألفاظ جديدة ذات معان مختلفة، ومثالها العربية.

غير أن الأمر عند التطبيق لا يسير بهذه السهولة، اذ يعترض تطبيق هذا التصنيف عقبات منها عدم وجود لغة تنتمي انتماء كليا لنمط واحد من هذه الانماط، فيكون الحكم على الكثرة والاضطراد[43].

سنتوقف هنا عند النمط الثالث وهو الاشتقاق موضع دراستنا، الذي يقوم على أساس توليد ألفاظ عديدة من أصل واحد على نظام التفجير الداخلي للكلمة. فالجذر الواحد يستعين بمجموعة من الأوزان والصيغ لإجراء عملية التوليد من خلال الآليات الصرفية للدلالة على معان متعددة، مع الاحتفاظ برابط معنوي تشترك فيه جميع هذه الألفاظ المولدة، تكتسبه من الجذر أو الأصل.

والاشتقاق بهذا المعنى لا نجده إلا في عدد محدود من لغات الأرض، فبالإضافة إلى العربية نجده في اللاتينية القديمة وبعض الساميات[44]. ولما كانت معظم اللغات الغربية في العصر

---

[41] - باي، ماريو، أسس علم اللغة. ت: أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1998. ص 55.

[42] -مالبرج، برتيل، مدخل إلى اللسانيات. ت: السيد عبد الظاهر، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2010.ص287.

[43] - مارتان، روبير، مدخل لفهم اللسانيات. ت: عبد القادر المهيري، لبنان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2007.ص 91.

الحديث لا تشكل فيها هذه السمة ظاهرة تأخذ صفة الاضطراد، جاء تركيز الدرس اللساني فيما يتعلق بالمورفولوجيا منصبا في تحليلهم للكلمة على الجانب الإلصاقي في المقام الأول؛ بسبب اعتماد هذه اللغات عليه في عملية توليد الألفاظ. من هنا نقول إن اللسانيين رغم التفاتهم لظاهرة الاشتقاق التي تمثل أساسا لبناء الكلمات في بعض اللغات، وتصنيفهم لهذه اللغات بناء عليها، لم يعيروا هذه الظاهرة الاهتمام الكافي عند تطبيقهم لنظرية المورفيم التي يقوم عليها الدرس الصرفي اللساني. وربما يرجع سبب ذلك إلى أن ميدان تطبيقاتهم كان موجها إلى اللغات الغربية التي تكاد تفتقر إلى هذه الظاهرة كـ(الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية).

يتبين لنا صحة الافتراض السابق من خلال الاطلاع على هذه التطبيقات. فالدرس الصرفي عند اللسانيين (المورفولوجيا) كما سبق وأن أوضحنا يقوم على تحليل الكلمة إلى مورفيمات، جمع مورفيم، وهو أصغر وحدة لغوية حاملة للمعنى في النظام اللغوي، فهي رموز تامة في نظام العلامات، كاملة القيمة[45]. وغير قابلة للتجزئة[46].

قسّم اللسانيون المورفيمات أكثر من تقسيم، من أهمها تقسيمان: أحدهما يعتمد على الوظيفة. والآخر على الشكل:

الأول: وهو المعتمد على الوظيفة، فقد صنفت المورفيمات إلى معجمية ونحوية. المعجمية: هي التي تسمى بها الأشياء المادية والمعنوية، مثل: الأشخاص والأحوال...الخ. والنحوية: وهي وحدات متكررة وظيفتها الربط بين المورفيمات المعجمية، فهي سلاسل صوتية ذات وظيفة مضمونية، وهي محدودة في كل لغة (رصيد مغلق) يمكن حصرها. على العكس من المورفيمات المعجمية (رصيد مفتوح)[47].

الثاني: المعتمد على الشكل، فقد صنفت المورفيمات إلى حرّة ومقيدة وصفرية. الحرّة: هي التي ترد مستقلة بوصفها كلمة كاملة لا تعتمد على غيرها عند استعمالها. والمقيدة: هي المورفيمات التي ترد جزءا من كلمة[48]. فـ (بيت) كلمة مستقلة، أما (ال) التعريف في قولنا:(البيت) فهي جزء من كلمة. فالأولى مورفيم حرّ، والثانية مورفيم مقيّد. الصفري: وهو الذي يتغير فيه معنى اللفظ الواحد من استخدام إلى آخر، كانتقاله من الاسمية إلى الفعلية[49]. نحو كلمة (يزيد) في العربية.

بعد هذه الفكرة المقتضبة عن نظرية المورفيم، نسأل السؤال التالي: أين نجد الاشتقاق في هذه النظرية؟ وكيف تعاملت معه وعالجته؟ والجواب على ما تقدم هو أن نظرية المورفيم عند تطبيقها لم تغط جانب الاشتقاق الذي هو سمة العربية، المعتمد على الصيغة والوزن القياسي. فقد سلطت الضوء على التحليل المورفيمي للغات العازلة والإلصاقية. حتى إن بعض الغربيين لم يميزوا عند التطبيق بين ما هو إلصاق وما هو اشتقاق فأطلقوا مصطلح الاشتقاق على بعض الظواهر الإلصاقية، كإضافة الـ(er) في نهاية الكلمة الإنجليزية للدلالة على اسم الفاعل. فيقول جون ليونز:" تتركب الصيغة التصريفية singing من وحدتين أساسيتين (من المورفيمات) sing وing فإن الصيغة الاشتقاقية singer تتركب أيضا من وحدتين أساسيتين sing و er"[50]. وليس في ذلك اشتقاق ولا تفجير لبنية الكلمة.

---

[44] - عبد الجليل، عبد القادر، علم اللسانيات الحديثة. الأردن، عمان: دار صفاء، الطبعة الأولى، 2002. ص 387.

[45] - ديتربونتنخ، كارل، المدخل إلى علم اللغة. ت: سعيد حسن البحيري، القاهرة: مؤسسة المختار، الطبعة الثانية، 2006.ص 108.

[46] - بلتس، هايدرون، مدخل إلى علم اللغة. ت: سعيد حسن البحيري، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، 2013.ص 137.

[47] - السابق. ص 138.

[48] - السابق. ص 148.

[49] - السابق. ص 153.

[50] - ليونز، جون، اللغة وعلم اللغة. ت: مصطفى التوني، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1987. ص 144.

الاشتقاق في اللغات الاشتقاقية وعلى رأسها العربية لا يتوقف عند إدخال بعض الحروف إلى الكلمة، بل يطال التغيير ضبط الكلمة في ضوء أوزان صرفية قياسية ثابتة. فالفعل (كَتَبَ) يتكون من (كَ، تَ، بَ) عند تحويله إلى (كَاتِبٌ) فإن الأمر لا يتوقف عند إضافة الألف، بل يتجاوز ذلك إلى إعادة صياغة البنية بما يتناسب مع صيغة معينة اصطلح على دلالتها على اسم الفاعل. فمتعلم اللغة العربية لا حاجة به إلى تعلّم صياغة اسم الفاعل من كل كلمة عربية على حدة، بل يستطيع أن يصوغها قياسيا اعتمادا على معرفته لطريقة بناء واشتقاق الكلمات الدالة على هذا المعنى في اللغة. هذا ما لم يأبه له الغربيون وغالبية من سار على دربهم من المحدثين العرب الذين طبقوا هذه النظرية على العربية.

وعلى الرغم من إشارة الغربيين إلى ما يشبه الاشتقاق من حيث التفجير الداخلي للكلمة في اللغات الغربية، كالأفعال الشاذة في الإنجليزية. فهي مع ذلك لا يمكن أن تعد اشتقاقا، لأنها لا تعتمد على القياس، ولا تلعب الصيغة فيها دورا أساسيا في الدلالة على المعنى؛ حتى سميت أفعالا شاذة في الإنجليزية؛ لأن القياس في تصريف الأفعال الإنجليزية يعتمد على آلية الإلصاق في نهاية الفعل (ed). فالجذر والصيغة ذات الوزن المعتمد على الحروف والضبط، لا وجود لها في هذه الأفعال.

والحديث في الفقرة السابقة يقال في حق ما أطلق عليه بعض الغربيين (المورفيم غير المتصل)[51]. وهو مورفيم يتكون من لاصقة مكونة من أكثر من جزء، يأتي بعضها في أول الكلمة مثلا، والآخر في وسطها، ليؤدي الجزءان معنى أو وظيفة واحدة.

من هنا يمكن القول إن اللسانيين الغربين استعاروا مصطلح الاشتقاق الذي كان واضحا لديهم كأساس من أسس تقسيم اللغات، وأطلقوه على مورفيمات إلصاقية لا علاقة لها بالاشتقاق.

ولقد تنبّه بعض اللسانيين العرب ممن طبقوا هذه النظرية على الألفاظ العربية إلى ظاهرة الاشتقاق كمورفيم. لكن مرورهم بها جاء سريعا، وتصنيفهم لها لم يكن واضحا أو مبنيا على أساس واضح. وربما يكون أفضلها وأكثرها تفصيلا ما جاء في كتاب (المعنى وظلال المعنى)[52] لمحمد محمد يونس علي، الذي يطلق على المورفيم اسما عربيا هو (المصرِّف). فبعد حديثه عن أهمية المصرّف لحمله دلالة واضحة، في مقابل (الكلمة) التي يكتنف دلالتها قدر كبير من العموم، يفرق بين الصيغة والوزن، فالوزن أعم من الصيغة؛ لأنه يشمل كل كلمة قابلة للتصرف. مثل كلمة (جعفر) التي على وزن (فعلل) وليس لها صيغة، لأن هذا الوزن لا يدل على معنى معيّن، فكل صيغة وزن، وليس كل وزن صيغة. فَيُفْهَمُ من كلامه أن الوزن لا يصبح صيغة حتى يكون لهذا الوزن بحد ذاته دلالة، وهو الأمر الذي نجده في الاشتقاق. ثم يذكر بعض هذه الصيغ مثل: (صيغ الأفعال، والمشتقات، والتصغير). ويمثّل على ذلك بمصرّف (مورفيم) اسم الفاعل، الذي يمتلك تنوعات (ألومورفات) يتمثل الأول في الصيغة المأخوذة من الثلاثي (فاعل)، والثاني في الصيغة المأخوذة مما فوق الثلاثي (مفعلِل)، وكل صيغة دلت في سياق معين على هذا المعنى، وإن كانت في الأصل ليست منه.

ويظهر فضل الكلام السابق في تسليطه الضوء على ظاهرة الاشتقاق، إذ عدّها مورفيما مستقلا، سماه (مورفيم الصيغة). غير أنه لم يبين تصنيف هذا المورفيم ضمن المورفيمات المعروفة، واكتفى بوصفه بأنه مورفيم معجمي مقترن بمورفيم قواعدي أو أكثر.

ويرى الباحث هنا أن يُطلَق على هذا النوع من المورفيمات اسم مورفيم الاشتقاق، وهو يشكل نوعا مستقلا من المورفيمات الوظيفية، لأنه لا يؤدي وظيفة معجمية، ولا نحوية. كما أننا لا يمكن أن ندرجه في التقسيم الثاني، القائم على الشكل، إذ إنه ليس مستقلا في كلمة، ولا هو جزء من

---

[51] - بلتس، هايدرون، مدخل إلى علم اللغة. ص 150.

[52] - علي، محمد محمد يونس، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية. لبنان، بيروت: دار المدار الإسلامي، الطبعة الثانية، 2007. ص 273 وما بعدها.

الكلمة، بل يعتريها اعتراء، فهو هيكلها إذا جاز التعبير على مستوى الشكل. وهو على مستوى الوظيفة يؤدي دورا دلاليا لا يغادر حدود الكلمة، فلا صحة في اعتباره مؤديا لوظيفة نحوية. أما الوظيفة المعجمية فهي مختصة بالجذر أو الأصل.

وبما أن هذا المورفيم (الاشتقاق) يختلف عن الأقسام التي ذكرناها في التقسيمين السابقين؛ نجد أنه مورفيم مستقل، ونطلق عليه اسم (مورفيم الاشتقاق). لكونه يؤدي وظيفة معينة، عبر عنها سمير استيتية، عند تفريقه بين الإعراب والاشتقاق بقوله:" لكنهما تختلفان في كون الإعراب وظيفة نحوية، والاشتقاق ذو وظيفة صرفية"[53]. فهو يندرج ضمن التقسيم الأول، إلى جانب المورفيم المعجمي، والمورفيم النحوي.

وانطلاقا مما قاله محمد يونس علي في تفريقه بين الوزن والصيغة. فإن المعنى يتجلى في مورفيم الاشتقاق من خلال الصيغة، فأينما وجدنا كلمة يقدم لنا وزنها صيغة دالة، كانت تلك الصيغة منتمية إلى مورفيم الاشتقاق. مع التنبيه على أن مفهوم الاشتقاق كمورفيم سيتسع هنا عما هو موجود ومحدد في الدرس اللغوي العربي، وذلك ليس من قبيل التجديد في الدرس اللغوي العربي، وإنما من أجل أن يتماشى مع الصرف اللساني (نظرية المورفيم)، التي بينا منذ البداية أنها تستقل بمنهج مختلف عن منهج الدرس اللغوي العربي في دراستها للكلمة، فالأول تحليلي تفكيكي، والثاني توليدي.

فيشمل مورفيم الاشتقاق كل وزن شكل عند الانتقال إليه صيغة ذات دلالة معيّنة. ونبدأ بالصيغ التي أدخلها اللغويون العرب ضمن الاشتقاق وهي:(صيغ الأفعال، اسم الفاعل، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، اسم المفعول، اسم التفضيل، اسم الآلة، اسم المكان، اسم الزمان). ونضيف إليها ما يلي:

- **التصغير**: هو أمر لا يبعد كثيرا عما اعتمده اللغويون العرب، فقد أدرجوه في كتب الصرف في موضع قريب من المشتقات، فصيغته ذات وظيفة دلالية. ولا يخرجه من دائرة الاشتقاق إلا كونه لا يؤخذ من المصدر، بل يمكن أخذه من الجامد. أما النسبة فلا ينطبق عليها ما ينطبق على التصغير. فتدخل لا حقته (الياء المشددة) ضمن ظاهرة الإلصاق.
- **اسمي المرة والهيئة**: إذ تؤدي الصيغة فيهما وظيفة دلالية وإن عدهما المتقدمون من المصادر وليس من المشتقات.
- **جموع التكسير**: هي ذات صيغ دالة، بعكس الجمع السالم والتثنية التي تعتمد على الإلصاق.

أما المصدر الميمي فرغم اختلاف وزنه عن المصدر الأصلي، إلا أن هذا الوزن لا يشكل صيغة؛ لكون المعنى لا يختلف عند الانتقال إليه. وكذلك المصدر الصناعي الذي يدخل في إطار الإلصاق وليس الاشتقاق.

خاتمة

بعد ما تقدم نحاول في هذه الخاتمة أن نبرز أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ونسردها على النحو الآتي:

1. الفرق بين الدرس الصرفي العربي القديم والدرس الصرفي اللساني في موقف كل واحد منهما من الكلمة يكمن في المنهج والفلسفة وزاوية النظر.
2. لم يتفق اللغويون العرب على أنّ الاشتقاق بعض من علم الصرف، بل اختلفوا في ذلك.

---

[53] - استيتية، سمبر، علم الأصوات النحوي. الأردن، عمان: دار وائل، الطبعة الأولى، 2012.ص 32.

3. لم تظفر ظاهرة الاشتقاق بالاهتمام الذي تستحقه في الدرس اللساني الحديث، لاسيما عند التطبيق؛ لأن أغلب تطبيقاته كانت على لغات ليست اشتقاقية.
4. يجدر وضع الاشتقاق كنوع مستقل من المورفيمات إلى جانب المعجمي والنحوي عند تطبيق هذه النظرية على اللغة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن عبد الله:

1. التصريف الملوكي، تحقيق: البدراوي زهران، مصر: الشركة المصرية العالمية للنشر، 2001.
2. الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
3. المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف- للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر: دار إحياء التراث القديم، 1954.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي. الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1999.
- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب: المكتبة العربية، الطبعة الأولى، 1973.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، لبنان، بيروت: دار الكتب العالمية، الطبعة الأولى، 2000.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محي الدين عبد الحميد، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.
- استيتية، سمير شريف:

1. علم الأصوات النحوي، الأردن، عمان: دار وائل، الطبعة الأولى، 2012.
2. اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، الأردن: عالم الكتب الحديثة، 2005.

- الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة.
- الأندلسي، أبو حيان النحوي، المبدع في التصريف، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة،
- باي، ماريو، أسس علم اللغة، ت: أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1998.
- بلتس، هايدرون، مدخل إلى علم اللغة، ت: سعيد حسن البحيري، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، 2013.
- الجرجاني، عبد القاهر، كتاب المفتاح في الصرف، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1987.
- جطل، مصطفى، النحو والصرف، حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1985-1986.
- حسن، عباس، النحو الوافي، مصر: دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، لبنان، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2004.
- ديتربونتنخ، كارل، المدخل إلى علم اللغة، ت: سعيد حسن البحيري، القاهرة: مؤسسة المختار، الطبعة الثانية، 2006.
- الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، بيروت: دار النهضة العربية، 1984.
- زكريا، ميشال، الألسنية (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها، بيروت: 1980.
- السيد، عبد الحميد، المغني في علم الصرف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
- السيوطي، الأمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، لبنان، بيروت: دار الكتب العالمية: 1998.

- الشايب، فوزي حسن، محاضرات في اللسانيات، الأردن، 1999.
- الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة عشرة، 1997م.
- عبد الجليل، عبد القادر، علم اللسانيات الحديثة، الأردن، عمان: دار صفاء، الطبعة الأولى، 2002.
- عبد الغني، أيمن أمين، الصرف الكافي، لبنان، بيروت: دار الكتب العالمية، الطبعة الأولى، 2000.
- علي، محمد محمد يونس، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، لبنان، بيروت: دار المدار الإسلامي، الطبعة الثانية، 2007.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، 2007.
- قدور، أحمد محمد، مبادئ اللسانيات، سوريا، دمشق: دار الفكر، 1996.
- ليونز، جون، اللغة وعلم اللغة، ت: مصطفى التوني، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1987.
- مارتان، روبير، مدخل لفهم اللسانيات، ت: عبد القادر المهيري، لبنان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2007.
- مالبرج، برتيل، مدخل إلى اللسانيات، ت: السيد عبد الظاهر، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2010.
- الميداني، أحمد بن محمد، نزهة الطرف في فن الصرف، تحقيق: يسرية حسن. الطبعة الأولى.

****